



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ

جامعة محمد البشير الابراهيمى - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

بعنوان:

دور التحليل العاملي التوكيدي في تقييم الأداء المالي
اقتصادية في ظل ازمة كورونا-دراسة حالة لمؤسسة
مؤسسات اقتصادية أمريكية-

تحت اشراف الاستاذ:

— ميهوب مسعود

من اعداد الطالبتين:

— مقدمي شيما

— بحري سارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا مباركا فيه يليق بجلال وجهه وجزيل عطائه... واساله جل شاناه ان يجعل عملي سبيلا
في رضاه والصلاة والسلام على امام المرسلين وسيد الخلائق محمد صلى الله عليه وسلم

اما بعد...

نتقدم بالشكر الجزيل الى استاذنا الفاضل " ميهوب مسعود " الذي صابر وصبر معنا في مسيرة هذا
البحث وكان خير ناصح ومرشد لنا... ولم يبخل علينا باي شيء من عمله ووقته، وجزاه الله عنا وعن
العلم بأحسن ما جازى انبيائه ورسله على اقوامهم.

كما يسعدنا ان نتقدم ان نتقدم بالشكر والتقدير والامتنان والعرفان بالجميل الى الاستاذ الفاضل عميد
الكلية زكري الميلود.

والشكر موصول الى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة او ابتسامة او دعاء نسأل
الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه وان يتقبله في ميزان الحسنات.

اهداء

ربي ومولاي والاهي لك عظيم الشكر على سمو المكان الذي اهلتنى اليه وعلى رفعة ما انا فيه فلا يطيب
شكر قبل شكرك ولا ثناء فوق ثنائك واني من سخاء فضلك لفي خجل وامتنان فيا رب اوسعني على
ذكرك كما يليق بجلالك

اهدي زهرة جهودي:

الى سيد الامة وصاحب الفضل الى من كلل العلم وخاتم الرسل

حبيبي انت يا رسول الله عليك ازكى الصلوات.

الى سر واساس وجودي حبيبي "امي" لك هذا النجاح كزهرة وعربون محبة وأتمنى ان يكون عمري كله
عرايين سعادة لكي دمتي امي نعمتا.

الى أغلي كنوز حياتي سندي صديقي انيسي انت يا ابي ان اشقيتك فهذا ثمرة نجاحي فلتفخر به يا ابي.
اطمان فنصائحك كانت قاعدة لي دمت تاجا.

الى خالتي انت صديقتي روعي ام اخت غالية أتمنى ان تتحقق كل امانيك وان يزرع في داخلك سعادة لا
حزن بعدها الى جدي الغالي ابي الثاني رحمة الله عليك وجعلك من اهل الجنان. الى نبع الحنان جدتي
أتمنى لكي دوام الصحة والعافية....

الى أخوي العزيزين محفوظ ونزار أتمنى لكما التوفيق في حياتكما... الى خالي الغوال وزوجاتهما وكل
العصافير الصغار... الى صديقاتي رفيقة دربي وشريكتي بالبحث سارة الى استاذنا الفاضل " ميهوب
مسعود «وكل أساتذتنا الكرام....

الى كل من تفضل بحمل بحثنا نتمنى لك مشوارا موفقا وان نكون حلقة وصل لك جزاءها عند رب
العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

شيماء

الإهداء

رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه والحقني يا رب
بالصالحين

الحمد لله الذي وفقنا لهذا

اتقدم بتحياتي الى والدي الكريمين اتمنى ان يطيل الله في عمرهما والى اخواتي والى جميع الاصدقاء
ودفعة التخرج تخصص ادارة مالية سنة 2021 وخاصة كل من قام بمساعدتي بالتوجيه والإرشاد.

كما اتوجه بالشكر والتقدير الى استاذنا الفاضل المشرف ميهوب مسعود الذي رافقنا فترة انجاز هذا
العمل الى السيد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الى السيد رئيس قسم العلوم تسيير
والى كل الاساتذة الكرام والى كل من ساندنا في مشوارنا الدراسي ولو بكلمة طيبة.

سارة

ملخص:

عمدنا من خلال هذه الدراسة على انشاء نموذج هيكلية مكون من حزم متكاملة من النسب المالية معتمدة بصفة واسعة لدى أصحاب وصناع القرارات المالية، من خلال الوقوف على تلك المؤشرات المالية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، حيث كانت العينة هي المؤسسات الاقتصادية الامريكية البارزة في الاقتصاد الأمريكي والعالمي بصفة خاصة خلال جائحة كورونا. حيث خلصنا الى أن أزمة كورونا أثرت بشكل كبير على مجمل المؤسسات سواء التي تعتمد الرافعة المالية أو تلك التي تعتمد على التمويل الذاتي مع ملاحظة أن المؤسسات الأكثر تأثرا هي تلك التي تعتمد على تمويلها الذاتي.

In this study, we set out to create a structural model consisting of integrated packages of Financial ratios are widely adopted by owners and financial decision-makers, by standing These financial indicators using confirmatory factor analysis, where the sample is The prominent American economic institutions in the American and global economy in particular during the Corona pandemic, where we concluded that the Corona crisis greatly affected all institutions Whether it depends on the financial leverage or the one that depends on self-financing, noting that The institutions most affected are those that rely on their own financing.

قائمة الجداول والاشكال

الصفحة	عناوين الجداول
30	مصفوفة الارتباط لنسب السيولة
31	اختباري KMO و <i>Bartlett's</i> لنسب السيولة
31	مصفوفة <i>Anti-image</i> للارتباط والتباين الخاص بنسب السيولة
32	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من نسب السيولة
33	قيم التشبعات لنسب السيولة
34	مصفوفة الارتباط لنسب الربحية
34	مصفوفة الارتباط لنسب الربحية بعد حذف B1
35	اختباري KMO و <i>Bartlett's</i> لنسب الربحية
35	مصفوفة <i>Anti-image</i> للارتباط والتباين الخاص بنسب الربحية
35	قيم التشبعات لنسب الربحية
36	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من نسب السيولة
37	قيم الشبوع لنسب الرفع المالي
37	مصفوفة الارتباط لنسب الرفع المالي بعد حذف
38	اختباري KMO و <i>Bartlett's</i> لنسب الرفع المالي

قائمة الجداول والأشكال

39	مصفوفة <i>Anti-image</i> للارتباط والتباين الخاص بنسب الرفع المالي قيم الشبوع لنسب الرفع المالي
39	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقاً من نسب الرفع المالي
40	مصفوفة الارتباط لنسب النشاط
41	اختباري KMO و <i>Bartlett's</i> لنسب النشاط
41	مصفوفة <i>Anti-image</i> للارتباط والتباين الخاص بنسب النشاط
42	قيم الشبوع لنسب النشاط
42	قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقاً من نسب النشاط
45	تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات الأداء المالي بعد التعديل
47-48	تحليل وضعية المؤسسات محل الدراسة باستخدام المحاور العاملة

قائمة الجداول والاشكال

الصفحة	عنوان الشكل
05	الأداء الذاتي والأداء الخارجي
44	النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات الرفع المالي والسيولة والنشاط والربحية
45	النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات الأداء المالي (بعد التعديل).
47	النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات الأداء المالي لدراسة عماروش

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	شكر وتقدير
	الاهداء
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول والاشكال
أ-ت	مقدمة
	الفصل الاول: الدراسة النظرية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأداء لمالي في مؤسسة اقتصادية.
03	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.
09	المطلب الثاني: معايير ومؤشرات الاداء المالي.
12	المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي.
22	المبحث الثاني: التحليل العاملي التوكيدي.
22	المطلب الاول: ماهية التحليل العاملي.
23	المطلب الثاني: انواع التحليل العاملي.
23	المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل العاملي التوكيدي والاستكشافي.
25	خلاصة الفصل

قائمة المحتويات

الفصل التطبيقي: دراسة تطبيقية حالة مؤسسات اقتصادية امريكية.	
27	تمهيد
28	المبحث الأول: المنهجية والادوات المستخدمة.
28	المطلب الأول: منهجية الدراسة.
28	المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة.
29	المبحث الثاني: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة.
29	المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة
43	المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في استخراج عوامل الدراسة
43	المطلب الثالث: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في بناء النموذج الهيكلي
50	خاتمة الفصل
51	الخاتمة
54	قائمة المراجع
58	ملخص

مقدمة عامة

تمهيد:

لقد حظيت دراسة المؤسسات الاقتصادية في السنوات الماضية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين وخاصة أن استخدام الأداء المالي بصفة دقيقة ومنتظمة بدوره أن يعمل على تقديم الحكم السليم، بحيث يمثل الاداء المالي بكافة أنواعه مركز واهتمام الباحثين وكافة المهتمين، لأن الأداء المالي الأمثل هو بمثابة السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها وفيما إذا كانت حققتها بوسائل معقولة فإنها بحاجة إلى تقييم أدائها المالي بواسطة أساليب وأدوات محددة والتي تتركز أساسا على النسب المالية.

إن تعدد النسب المالية الداخلة في التقييم يطرح أمام المحلل المالي إشكالات حقيقية حول ما هي اهم النسب التي يمكن ان يعتمد في دراسته وتحليله وتقييمه واتخاذ القرارات المالية، وفيما إذا كانت توليفة النسب المعتمد عليها متناسبة فيما بينها.

يعتبر التحليل العاملي من أفضل الطرق الإحصائية التي تتماشى مع مبدأ حصر النسب المالية في عدد قليل لمساعدة المحلل المالي في تقييم الأداء واتخاذ قرارات أكثر دقة، خاصة مع وجود نوعين من التحليل العاملي متمثلة في التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، هذا التنوع يسمح للمحلل المالي من تسليط الضوء على العناصر الكامنة وراء العلاقات بين المتغيرات الناتجة بواسطة العوامل المشتركة بعدد أقل من المتغيرات الأصلية.

_ انطلاقا مما سبق نسوق الإشكالية التالية كمنطلق للبحث:

كيف يتجسد دور التحليل العاملي التوكيدي في تقييم اداء المؤسسات الامريكية في ظل ازمة

كورونا؟

• التساؤلات الفرعية:

_ هل يمكن للتحليل العاملي ان يؤدي الى تقليص عدد النسب المالية وبناء هيكل للتقييم؟

_ كيف اثرت ازمة كورونا على منظومة الاداء المالي في الاقتصاد الامريكي؟

• الفرضيات:

_ التحليل العاملي التوكيدي يوغر امكانيات لتقليص عدد النسب وبناء توليفة مناسبة تسمح بعملية التقييم.

مقدمة عامة

أدت أزمة كورونا الى تشوه كبير في منظومة عمل المؤسسات، وغيرت من شكل منظومة الاداء في الاقتصاد الامريكي.

• أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية التي تحظى بها هذه الدراسة في بناء نموذج هيكلية يعطي توليفة من المؤشرات المالية التي تكون عوناً للباحثين والمحللين الاقتصاديين لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية خصوصاً في ظل أزمة كورونا.

• أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف التي يسعى إليها موضوع بحثنا في النقاط التالية:

- تصميم نموذج هيكلية يسهل عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- معرفة كيفية اختيار مجموعة من المؤشرات المالية لتبسيط عملية التقييم.
- تكوين حزم متكاملة من النسب المالية بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية تكون عوناً للمحلل المالي في تقييم الأداء.

• أسباب اختيار الدراسة:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، وهي كالتالي:

- القدرة على الإلمام بجوانب الموضوع كونه ضمن أهم مقاييس التخصص.
- الرغبة في التعمق في الأساليب الإحصائية وتكييفها وفق طبيعة التخصص.
- تسطير أهداف على الأمد البعيد للاستفادة من هذه الدراسة.
- الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف داخل الأنظمة المالية للمؤسسات الأمريكية.
- خلق تحفيز داخل أذهان الطلبة للولوج في موضوع الدراسة والاكتمال فيه.

• منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الاستقرائي الذي يساعد على تفسير العلاقة بين متغيرة الدراسة وتقييم الأداء المالي للمؤسسات المدروسة باستخدام البرامج الإحصائية Spss22 و Anos24.

• حدود الدراسة:

مقدمة عامة

تتمثل حدود الدراسة في إطارين المكاني والزمني، الحدود المكانية تتمثل في مؤسسات اقتصادية أمريكية أما الحدود الزمانية تتمثل في الفترة الممتدة من السنة 2012 الى غاية سنة 2020.

• هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة تم التطرق إلى فصلين، يمكن ذكرها كالتالي:

• الجانب النظري:

يضم الجانب النظري مبحثين، المبحث الأول تحت الاداء المالي في مؤسسة اقتصادية فيه يتم التعرف على هذا الأخير من حيث مفهومه، معايير، مؤشرات، وتقييمه بواسطة مجموعة من النسب المالية، أما بالنسبة للمبحث الثاني فيتناول التحليل العملي التوكيدي من حيث فيه يتم التعرف على التحليل العملي مفهومه، انواعه، العلاقة بين التحليل العملي التوكيدي والاستكشافي.

• الجانب التطبيقي:

أما الجانب التطبيقي فقد تمت دراسة الأداء المالي لبعض المؤسسات الأمريكية، حيث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي فضم فصلا واحدا تطرقنا فيه لبعض المفاهيم حول التحليل العملي للتمكن من قياس وتقييم أداءها المالي خلال الفترة المدروسة 2012-2020 باستخدام المؤشرات المالية التي تم التطرق إليها سابقا.

في اخر هذه الدراسة نحاول تقديم خاتمة كحوصلة لاهم نتائج الدراسة.

• الدراسات السابقة:

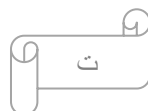
كدراسة سابقة للموضوع محل الدراسة تناولنا دراسة عماروش أحلام وبين الزيد نعيمة بعنوان نحو بناء نموذج هيكل لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الأمريكية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية معمقة جامعة محمد البشير الابراهيمى 2019.

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة:

كيف نستطيع بناء نموذج هيكل لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وتناولت هذه الدراسة الجوانب التالية:

_ دراسة مالية تشمل المؤشرات والنسب المالية الأكثر استخداما في ميدان التحليل المالي.



مقدمة عامة

_ تكوين حزم من النسب المالية المعبرة وذات الدلالة.

_ بناء نموذج هيكل يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة.

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:

_ اقتراح طريقة علمية نحو بناء نموذج هيكل يضم توليفة من النسب المالية المختارة علميا ونو مقدرة تفسيرية عالية.

تمهيد:

يمثل الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وسيلة لتقييم باستخدام مؤشرات مالية متعددة قمنا بإيجازها في المبحث الأول، ووفق أسلوب احصائي المتمثل في التحليل العاملي والذي سيدمج بين هاتين المؤشرات في شكل عوامل ما نقدمه في المبحث الثاني.

في هذا الفصل سنحاول تقديم دراسة نظرية على النحو التالي:

_ المبحث الأول: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

_ المبحث الثاني: التحليل العاملي التوكيدي

المبحث الأول: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

يعتبر الأداء المالي من المواضيع المهمة في الجانب المالي، والتي تطرح كثيرا من طرف الباحثين بغرض فهمها أكثر والتوسع فيها إضافة إلى طرق قياسه التي نجدها دائما في تعديل وتحسين. قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، سنتناول في المطلب الأول الأداء للمؤسسة من حيث المفهوم والأنواع وإلى تقييم الأداء، أما في المطلب الثالث نتناول تقييم الأداء المالي من حيث الأهداف المالية للمؤسسة وتحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء

تعددت تعاريف ومفاهيم الاداء والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً وشاملاً مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير، وقبل التطرق إلى مختلف التعاريف التي تناولته نشير إلى أن معنى الأداء بالنسبة للمسير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد، فضلا عن هذا فالاختلاف قائم حتى داخل المؤسسة.

- "الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك".¹
- يمكن تعريف الأداء حسب المنظمة العربية للتنمية الإدارية الأداء المؤسسي انه: " المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"
- كما عرف على أنه " النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافه".²

من خلال التعريفين السابقين نستنتج ان الاداء هو مزيج الانتاجية والفعالية داخل مؤسسة اقتصادية الذي يمكنها من الوصول الى اهدافها، ثم مقارنة النتائج التي تم تحقيقها بتلك التي تم تسطيرها.

¹ تالي رزيقة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، ادارة اعمال المركز الجامعي اكلي محند اولاج، البويرة، 2011_2012 ص4.

² الحسني صلاح، الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2003، ص 221.

ثانيا: أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة وتحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداءات في المؤسسة¹.

1-حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين وهما: الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

1-1-الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

-الأداء البشري : وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

-الأداء التقني : ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

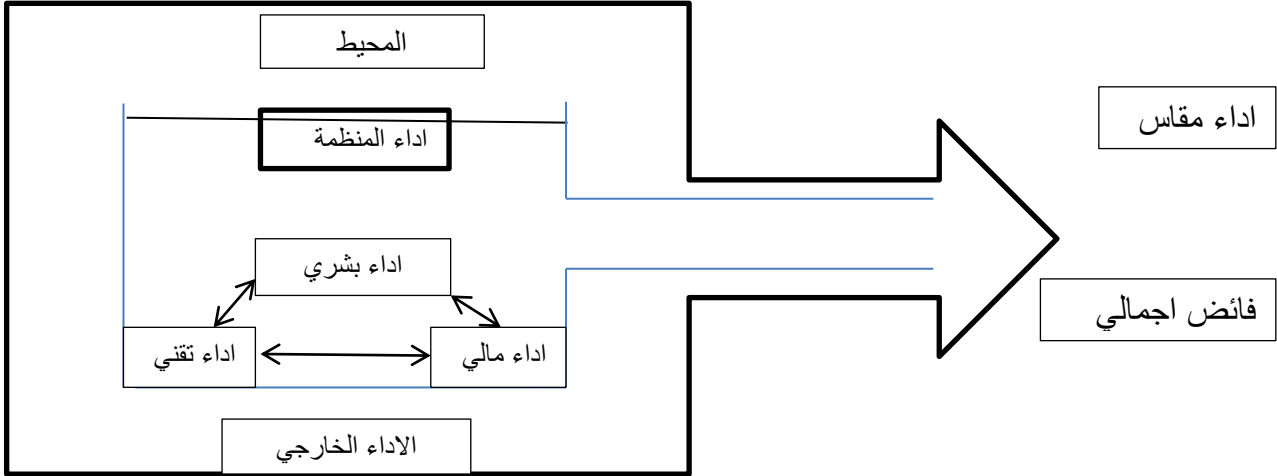
- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

1-2-الأداء الخارجي: الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة» هو فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة انخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها، ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

1. Bernard Matoury, contrôle de gestion social, librairie Vuibert, Paris 1999, p236.

شكل رقم (01): الأداء الذاتي والأداء الخارجي



المصدر: Bernard Matoury, contrôle de gestion social, librairie Vuibert, Paris 1999, p236

من الشكل يتضح أن تقييم الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده، ففكرة تقييم الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصبح خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة.

2- حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي¹

2-1- الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.

ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق

¹ Bernard Martory, OP, cit236.

أفضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2-2- الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى، وتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومرتسلة تشكل فيما بينها شبكة.

3- حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار وبشده بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة.

إن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية: وظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، ووظيف البعوض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العمومية.

3-1- أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

3-2- أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات¹.

3-3- أداء وظيفة الأفراد:

¹ تالي رزيقة، مرجع سابق ذكره، ص6.

قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة فضمن استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم، فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف أفراد أكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله¹.

يتجلى أداء وظيفة الأفراد من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير يمكن ذكر منها المجموعة التالية:

-عائد الأفراد.

-عدد الحوادث والإجراءات التأديبية التي كلما قل عددها دل ذلك على الأداء الجيد.

-الغيبية : ويقصد بها فقدان المواظبة على العمل الذي يشترط الحضور إلى مكان العمل.

-علاقات أرباب العمل والنقابات : ويمكن تفسير هذا المعيار بعدد الإضرابات الحاصلة داخل المؤسسة وانعدام الإضراب يعكس الجو الملائم الذي توفره المؤسسة لمستخدميها.

3- 4-أداء وظيفة التموين:

يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

3- 5-أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

-الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.

-نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.

-التنوع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.

3- 6-أداء وظيفة التسويق:

¹ سليمان محمد، الابتكار التسويقي وأثره على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسويق تخصص تسويق، جامعة، المسيلة، 2007، ص 117-118.

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها:

حصة السوق: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة وبحسب بالعلاقة التالية:

حصة السوق = مبيعات منتوج أو علامة / المبيعات الإجمالية.

-إرضاء العملاء : يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات¹.

-السمعة : وتقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.

-مردودية كل منتوج.

3-7- أداء وظيفة العلاقات العمومية:

في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها سابقا فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة، بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما بالنسبة للموظفين الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة ومنتجات في الأجال المناسبة والجودة العالية.

4-حسب معيار الطبيعة:

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية...الخ يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

4-1-الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الانتاج، الربح القيمة المضافة، رقم الأعمال،

¹ تالي رزيقة، مرجع سابق ذكره، ص7.

حصة السوق، المردودية...الخ) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا...الخ).

4-2- الأداء الاجتماعي:

في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثاني وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية، كما يقول وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا «الاجتماع مشروط بالاقتصاد» أحد الباحثين بتحقيق الأداء الاجتماعي.¹

4-3- الأداء التكنولوجي:

يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4-4- الأداء السياسي:

يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى والأمثلة في هذا المجال عديدة والمثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

بعد استعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي وكذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع.

ثالثا: مفهوم الأداء المالي

- يعرف على أنه " قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة².
- الأداء المالي ما هو إلا: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة. " ¹

¹ تالي رزيقة، مرجع سابق ذكره، ص8.

² لحمو أمال، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مر ح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص 03.

- يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة لمالية المؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهاة للمستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه لمؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هنا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم معاينة لمردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل النمو والأرباح.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

أولاً: مفهوم تقييم الاداء المالي

- " ان تقييم الاداء المالي ما هو الا عملية تقييم أنشطة المنظمة في ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وذلك بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في هذه النتائج وتحديد الصعوبات التي تعيق التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفادي اسباب الخطأ في المستقبل ".²
- تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج او الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.³
- " تقييم الأداء هو الصفة النظامية أو الرسمية التي تعبر عن جوانب القوى وجوانب الضعف في المؤسسات و هو قياس إنتاجية المنشأة خلال فترة معينة وبيان مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات ".⁴

ثانياً: أهداف تقييم الأداء

قد يكون الهدف من تقييم الأداء هدف تسييري حيث يسعى المقيم لإعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للمؤسسة والبحث عن طريقة لضمان التسيير الفعال والكفاء للاستراتيجية المتبعة سواءً لنشاط المؤسسة ككل أو المنتج بصفة خاصة أو مركز مسؤولية معين.

تتمثل أهداف التقييم فيما يلي:

¹ دادني عبد الغني، محاضرة في "الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة ورقلة، من الموقع الإلكتروني www.startimes.com تاريخ 20_04_2021، على الساعة 11:18.

² مصطفى فريد نهال، مبادئ واساسيات الادارة المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، الاسكندرية، 2003، ص29.

³ نجيب محمد، قدوري طارق، " دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكرة"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة، ص6.

-تقنية تسمح باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة .

-اتخاذ القياسات والإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة مستقبلا من سوء التوازن في التسيير عموما والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة فالتقييم الأدائي يهدف أساسا للتحكم في الحدث قبل وقوعه.

-إن وجود نظام سليم للتقييم يتميز بالشمولية و الاستمرارية و المرونة فهو يساعد ويشجع أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

-يساعد على تشجيع مواطن الضعف التي يعاني منها أعضاء المؤسسة والتي قد تكون أصل سوء الأداء المقدم، مثلا نقص في التكوين، عدم توفر وسائل عمل متطورة،...الخ.

ثالثا: مراحل عملية تقييم الأداء

لم تحظى عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا للطبيعة الموضوع المراد تقييمه، فعملية تقيييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشنتها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في خمسة مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض فغياب واحدة منها تعرقل العملية ككل وهي بالترتيب كما يلي: أولا جمع البيانات والمعلومات الضرورية لعملية التقييم، ثانيا تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية، ثالثا إجراء عملية التقييم، رابعا اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم، خامسا تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.

أولا: جمع المعلومات الضرورية¹

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة الحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة ل لمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

ثانيا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

¹الكرخي عبد المجيد، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص39.

للقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات ال لازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ثالثا: إجراء عملية التقييم

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

رابعا: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

إن نشاط الوحدة يركز على ضمان الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامسا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية ل لانحرافات

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية لانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقي يم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المطلب الثالث: النسب المالية كمؤشرات للأداء المالي

يعتمد المحلل المالي في عملية اتخاذ القرارات المطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات النشاط، السيولة والمردودية ومن بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة.

في هذا المطلب الذي سنتطرق الى مختلف جوانب النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

1- مفهوم النسب المالية:

لقد وردت عدة تعاريف للنسب المالية نذكر منها ما يلي :

يمكن تعريفها بأنها: «التوحيد لمقاييس معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الأرقام المالية التي تتضمنها قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج إلى نسب»؛

- عرفت على وأنها: «أدوات قياس وتحكم في التطور في الزمان والمكان للظاهرة المدروسة في التحليل المالي»¹؛
- عرف كما ت بأنها: «نسبة بين كميين متغيرين، تكون بينهما عالقة منطقية، ذات طبيعة اقتصادية أو مالية»².
- ومما سبق نخلص إلى القول إن النسب المالية هي: «عالقة بين بسط ومقام، يمثل كل منهما بندا أو مجموعة بنود من قائمة المركز المالي، فالأرقام المطلقة الواردة في قائمة المركز المالي قد تعني شيئاً، وقد توضح الوضع المالي للمنشأة، وال مستوى الأداء بها، مما يستدعي ربطها ببعضها البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية التقييم».

2-التطور التاريخي للنسب المالية كأداة للتحليل المالي

يمكن أن نوجز التطور التاريخي الذي سلكته النسب المالية، كأداة للتحليل المالي، وفقاً للمراحل التالية:³

المرحلة الأولى: قبل سنة (1900)

اقترن استخدام النسب في الدراسات التمويلية، في نهاية القرن التاسع عشر، بتقديم الإدارة العلمية ويتطور التحليل الائتماني، وبالرغم من أن كمال العاملين كان لهما أثرهما الواضح في تطور النسب المالية، إلى أن التحليل الائتماني كان له الفضل الأول في تطوير استخدام هذه النسب، ففي سنة 1870 ابتدأت البنوك في أمريكا في طلب القوائم المالية للمقترضين قبل منحهم القروض، وفي سنة 1890 أصبحت القوائم ضمن مرفقات أي طلب إقراض .

وقد قام مسؤولو الإقراض في البنوك بدراسة العالقات بين عناصر الأصول المتداولة وعناصر الخصوم المتداولة للمنشآت المقترضة، وكمحصلة لهذه الدراسة استخدمت نسبة التداول لأول مرة في سنة 1891 .

المرحلة الثانية: (1900-1919)

اتسمت هذه الفترة بثالث سمات هي :

- ظهور بعض الدراسات التي استخدمت أكثر من نسبة مالية، إذ انتشرت في سنة 1905 عشر نسب مختلفة، يمكن استخدامها في التحليل الائتماني؛

¹ العامري محمد علي ، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، 100 .

² Béatrice et Francis GRANDGUILLOT, Analyse Financière, 5 ème édition, édition Gualino, Paris, 2001, p 135.

³ سلطاني احلام فضيلة ، تحليل المركز المالي للبنوك باستخدام النسب المالية _دراسة مقارنة بين بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، وسي تي جنرال الجزائر وبي ان باربيبا الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم اقتصادية _ تخصص مالية وبنوك _، جامعة العربي بن مهيدي _ ام البواقي _، ص3.

- ظهور بعض المؤشرات لمعايير النسب؛
- ظهور أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية أغراض التحليل الائتماني ولأغراض الإدارية سنة 1919 .

وقد قام المحلل المالي ألكسندر والي بدراسة سبع نسب مختلفة لحوالي 870 منشأة، لفترة زمنية غير محددة، كان من نتائجها وجود اختلاف واضح بين النسب المتعلقة بصناعة معينة، أو منطقة جغرافية معينة، عن مثيلاتها لصناعات أخرى أو لنفس الصناعات لكن في مناطق جغرافية أخرى .

وقد اعتبرت هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي ركزت على أهمية النسب المالية، كمؤشرات أوجه اختلاف معينة بين المنشآت.

المرحلة الثالثة: (1920-1929)

تميزت هذه الفترة بقيام بعض الجامعات والهيئات التجارية والمالية بتجميع البيانات الخاصة بالكثير من المنشآت، أغراض إعداد النسب المالية، كما قامت بحساب المتوسط الحسابي لنسب معينة، وقد قام أحد الكتاب سنة 1925 بنشر دراسة عن إعداد واستخدام 40 نسبة، كما قام البعض الآخر بإعداد مؤشر يتكون من المتوسط الحسابي المرجح لبعض النسب عند تقييم المركز المالي للمنشآت، وكان معامل الترجيح المستخدم هو التقدير الشخصي، الذي يراه المحلل لأهمية هذه النسبة .

وخلاصة القول فإن هذه الفترة شهدت نشاطا ملموسا لتطور النسب، كما أن الاتجاه كان واضحا نحو استخدام بعض الأساليب العملية، في إضفاء المزيد من الفائدة على نتائج التحليل .

المرحلة الرابعة: (1930-1939)

أما هذه الفترة فقد تميزت بانتشار الدراسات العلمية المتعلقة بالنسب المالية، وقد ساعد على ذلك تأسيس هيئة الرقابة على السوق المالية الأمريكية التي قامت بتجميع ونشر الكثير من النسب المتعلقة الأهمية الحقيقية لوجود هذه الهيئة كان في منشآت مختلفة تنتمي إلى صناعات متباينة، بالتالي إلى تحسين نتائج التحليل المالي نوعية البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي أدى إلى أن تحسين بالنسب، وقد حدثت خلال هذه الفترة ظاهرتان هامتان هما¹ :

1_ قيام المحلل الأمريكي فولك (FOLK) ب نشر 14 نسبة، لتكون أشهر مجموعة من النسب المالية التي أعدها، وفقا لخبرته الطويلة في مجال التحليل المالي، وقد اكتسبت هذه المجموعة شهرة فائقة؛

2_ نشر العديد من الدراسات عن أهمية النسب المالية أُلجَل التنبؤ بالصعوبات المالية التي تصادفها بعض المنشآت، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات إمكانية استخدام النسب المالية بكفاءة في التنبؤ بالفشل المالي،

¹سلطاني احلام فضيلة، مرجع سابق، ص4.

إذ اتضح أن النسب المالية في المنشآت الفاشلة، لها قيم متباينة عند مقارنتها بالنسب المستخرجة من المنشآت الأحسن حظاً في العمل.

المرحلة الخامسة: (1940-1945)

شهدت هذه الفترة مزيداً من الخطوات نحو تطوير التحليل العلمي للنسب، وقد اعتبرت الدراسة التي قام بها مروين عن تمويل المنشآت الصغيرة في خمسة أنشطة صناعية مختلفة، بأنها الدراسة العلمية الأولى في مجال القوة التنبؤية للنسب المالية، ومن المتعارف عليه أن النسب المالية ليست إلى انعكاساً لما يسود داخل المنشأة، لذا تعطي هذه النسب للمحلل قدرة على التنبؤ بأن هناك مشاكل معينة ستصادف المنشأة موضع الدراسة خلال عدد من السنوات المقبلة .

المرحلة السادسة: (من 1946 إلى يومنا هذا)

تشهد هذه المرحلة تطوراً هائلاً في استخدام النسب المالية في مجالات متعددة، ويمكن أن نلخص هذه المجالات على النحو التالي¹:

- زيادة الاهتمام باستخدام التحليل المالي كأداة لخدمة الإدارة، وبالتالي فقد أعيدت إلى الأذهان أهمية استخدام العائد على رأس المال كأداة لتقييم أداء المنشآت، وتفسير نتائج نشاطها بدراسة مجموعة من النسب التي تؤثر في النهاية على معدل العائد على رأس المال المستثمر؛
- ظهرت بعض الدراسات الهادفة إلى التنبؤ بالعائد على رأس المال المستثمر، وكيفية استخدام هذا المعدل كأداة لترشيح الأداء المستقبلي من خلال التخطيط، ورسم السياسات، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تحقيق عائد معين على رأس المال المستثمر؛
- استخدام الكمبيوتر والأساليب الإحصائية في اختبار القوة التنبؤية للنسب المالية، كذلك تعرضت النسب المالية الاختبارات إحصائية لكي توضح مدى الاختلاف بين النسب التي يتم استخراجها من منشآت تنتمي إلى صناعة معينة أو خلال فترات زمنية محددة لكي يتم توضيح أثر الصناعة أو الفترة الزمنية موضع الدراسة على النسب المالية؛
- لم تقتصر النسب المالية على تلك المستخرجة من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، بل أمكن تركيب نسب أخرى من قوائم التدفق النقدي ومن البيانات المتوفرة في سوق الأوراق المالية؛
- تميزت هذه الفترة بدراسة أثر القواعد المحاسبية المتعارف عليها في النسب المالية، فعلى سبيل المثال اتضح أن النسب المالية الخاصة بمعدلات دوران المخزون تختلف علمياً باختلاف طريقة تقييم البضاعة اعتماداً على السياسة المحاسبية المستخدمة.²

3- أنواع النسب المالية المستخدمة :

¹سلطاني احلام فضيلة، مرجع سابق، ص4.

للقيام بعملية تقييم الأداء المالي قمنا باختيار توليفة النسب المالية التالية:

نسب السيولة

تلعب السيولة دورا مهما في المؤسسة وتعتبر هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقه وهذا لاجتناب جميع المخاطر التي يمكن أن تترتب عليها.

تمثل السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة سواء كانت منتظرة أو غير منتظرة عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى والسيولة بالمعنى الإيجابي.¹

وهي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل، والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير.

وأهم هذه النسب هي:

1. نسبة التداول : وهي تلك النسبة التي تقيس إمكانية المؤسسة في تسديد الديون القصيرة الأجل وهي نسبة واسعة الانتشار.²

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم}}$$

تتمثل الأصول المتداولة في المخزونات والقيم المحققة والقيم الجاهزة، أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل.

إن المعدل المنخفض لهذه النسبة يوحي بحدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد يؤدي إلى عجز المؤسسة على تسديد ما عليها، أما المعدل المرتفع فيبقي وضع أكثر أمانا بالنسبة للمقرضين قصيري الأجل.

للحكم على هذه النسبة يستحسن مقارنتها بنسبة القطاع، كما يمكن اعتبار المعدل كنسبة للمقارنة وهذا كما أثبتته الممارسات والحد الأدنى لها هو الواحد.³

2. نسبة الخزينة النسبية :

¹ تالي رزيقة، مرجع سابق، ص 44.

² حمزة محمود زبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2008، ص126.

³ سميع عباس أحمد، حنظل عبد العالي، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم، كفاءة الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد32 جامعة بغداد، 2012، ص254.

ما يؤخذ على نسبة السيولة العامة أنها تفترض أن المخزون من الأصول المتداولة الذي يسهل تحويله إلى نقدية في وقت قصير وهذا الافتراض قد لا يكون محققا دائما فالمخزونات تحتاج في بعض الحالات لفترة زمنية حتى يمكن بيعها وهناك احتمال بيعها بخسارة، بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعها على الإطلاق لذا من المناسب استبعاد المخزون من بسط نسبة السيولة العامة للوصول إلى نسبة جديدة هي نسبة السيولة النسبية التي تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريع التحويل إلى نقدية¹

$$\text{نسبة السيولة النسبية} = (\text{الأصول المتداولة-المخزونات}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

$$= (\text{القيم المحققة} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

هذه النسبة تعتبر أكثر تحفظا لقياس السيولة من نسبة السيولة العامة، لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد والحد الأدنى هو 0.75 .
3. نسبة الفورية النقدية:

للتأكيد على طريقة تعتبر هذه النسبة أكثر نسب السيولة دقة في تقييم سيولة المؤسسة، ويستند هذا بالتأكيد على طريقة حساب فقط مستبعدة كل الأصول الجارية الأخرى حساب هذه النسبة التي تعتمد على الأصول النقدية النقد الخصوم الجارية، وعليه فإن نسبة السيولة الفورية تعتبر الالتزامات المستحقة على المؤسسة الممثلة لبيان علاقتها مقياسا لمعرفة قدرة الإدارة المالية في تسديد الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة، ويتم حساب هذه النسبة.²
لعلاقة التالية:

$$\text{نسب الفوريات المتداولة} = \text{النقديات} \div \text{مجموع المطلوبات المتداولة}$$

ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة ضمن المجا [0.2 _ 0.3] كما نذكر أيضا بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة، وهذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمؤسسة لكنهما في الوقت نفسه متضادين، بمعنى مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر من لتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسبة السيولة في المؤسسة دائما أنه تي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما، و هنا لتالي سببا في علامة صحة في أداء المؤسسة إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشرا لعدم كفاءة إدارة الاستثمار و انخفاض مؤشرات الربحية لدى المؤسسة، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستتعرض سلبا على مؤشرات السيولة .

¹ شاكر منير، مدخل مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005، ص 71.

² سميع عباس أحمد، حنظل عبد العالي، مرجع سابق، ص255.

ثانيا: نسب النشاط (الكفاءة التشغيلية)

تكمّن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:

نستخلص أن نسب النشاط تعمل على قياس مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصرها إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة وأرباح ولنسب النشاط مجموعة من المؤشرات نذكر منها:

1. معدل دوران الأصول:

يمكن ان هذه النسبة القول تقيس مدى استغلال جميع الموجودات إذا كان هذا المعدل مرتفع فذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول، في الأصول لا وإذا كان المعدل منخفض فيعتبر دليلا على عدم استغلال الأصول أو بمعنى أن هناك ضرورة لها، وعليه يحسب هذا المعدل كالتالي¹:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي الإيرادات} \div \text{مجموع الأصول.}$$

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم أعمال وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي².

2. معدل دوران الذمم المدينة:

يشير الى اعتماد الإدارة لسياسة البيع يشير وجود الذمم المدينة الأجل وفي الحقيقة فإن الإدارة تفضل دائما سياسة البيع النقدي، ولكن تعذر تحقيق هذه الرغبة في كثير لأجل مع اهتمامها بحصر وتحديد العملاء الذين تتعامل معهم، من الأحيان يجعلها تميل إلى سياسة البيع وكذلك تواريخ تحصيل قيم هذه المبيعات. يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فعالية سياسة الائتمان لعلاقة التالية والتحصيل، وبحسب:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{الإيرادات} \div \text{رصيد المدينين.}$$

إذا كان هذا المعدل مرتفعا فإن ذلك يعكس كفاءة جيدة في تحصيل الذمم أما إذا كان منخفضا فإن ذلك يعني التأخر في تحصيل ديون الشركة.

¹ سعادة اليامين، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص ادارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة_ الجزائر، 2009، ص50.

² سعادة اليامين، نفس المرجع، ص 50_51.

3. معدل دوران الذمم الدائنة:

تنشأ الذمم الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها في ذلك الشأن لأجل عملية الشراء لأجل وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى الذمم المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع الدائنة مؤشر من مؤشرات السيولة لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة، في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الحسابات عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات المستحقة والناجمة عن عمليات الشراء والسبب في ذلك لأجل، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن نقص في السيولة وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل.

يتم حساب معدل دوران الذمم الدائنة لعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{رصيد الدائنين}}$$

ثالثا: نسب الربحية

تعرف نسب الربحية على أ النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا الأمثل لتحقيق الأرباح وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح وتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي.¹

تعكس نسب الربحية قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح حيث أنها تقيس مدى بلوغ المؤسسة للمستويات المتعلقة كما أنها تعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة في الجانب المالي اداء الأنشطة وهيكل التكلفة، وعليه فنسب الربحية تعطي إجابة هامة عن كفاءة الإدارة المالية.

1_ نسب ربحية المبيعات:

_ هامش الربح على المبيعات (هامش الربح الصافي) :

يمثل هذا العائد مقدار الربح الذي تأتي به كل وحدة نقدية لبيع والتحصيل، فكلما زاد هذا الهامش كلما زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية والقدرة على توليد الأرباح، ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح على المبيعات} = \frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

لا يمكننا الحكم على هذه النسبة إلا من خلال مقارنتها مع نسب السنوات السابقة أو مع نسب المؤسسات في نفس القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.¹

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 42.

2-نسب الربحية متعلقة بالاستثمارات:

(أ) _ معدل العائد على الموجودات:

هو مقياس يتم بواسطته معرفة كفاءة الإدارة عن طريق قياس قدرة الوحدة النقدية من الأموال ح والعائد على مجموع الأصول، حيث يهتم الإدارة بشكل عام لأنه يعتبر المستثمرة في المؤسسة على توليد الأرباح على تسيير المؤسسة بنجاح، ويتم الحكم على مدى نجاحها بمقارنة معدل المعيار الرئيسي الذي يحكم مقدار العائد على الأموال المستثمرة في المؤسسة بمعيار الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة، يتم استخراج العائد على مجموع الأصول أو العائد على الاستثمار كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} \div \text{مجموع الموجودات.}$$

(ب) _ معدل العائد على حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى ربحية الوحدة الواحدة المستثمرة من قبل ملاك المؤسسة، أي انها تعكس ربحية الاستثمار الممتلك، كلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تنخفض هذه النسبة، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية.}$$

رابعا: نسب الرفع المالي

يعرف الرفع المالي بأنه درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت مما يؤثر يعرف الرفع المالي بأنه درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت فروضا أم أسهم ممتازة) ما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها.

تتضمن نسب الرفع المالي مجموعة من النسب تتعلق بإدارة المديونية في المؤسسة، فهي تختص بتقييم الأداء بهيكل رأس المال من خلال تحديد مدى اعتماد المؤسسة على أموال الآخرين في تمويل تعكس التناسق بين مصادر التمويل الذاتي والمقترضة، وأهم هذه النسب ما آلي:

1_نسب المديونية: تمثل هذه النسبة مقياسا لعملية تمويل استثمارات المشروع من خلال الاقتراض، أي نقيس مدى المؤسسة على أموال الغير لتمويل أصولها، ويتم حسابها كما يلي:²

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص52.

نسب المديونية = إجمالي الديون ÷ إجمالي الموجودات.

وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض عبء الديون التي يمكن أن تتحملها المؤسسة ومن ثم القدرة على السداد، وهذا يفضل المقرضون على عكس الملاك الذين يفضلون زيادته لما تعنيه لهم من زيادة في عوائدهم، وعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها يعرضها إلى مخاطر مالية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل.

2- نسبة تغطية الالتزامات:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين والدائنين في عملية تمويل الموجودات، ويجب أن تكون في حدود 33 % مقدار ثلث الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاستدانة في المستقبل تحسب هذه النسبة وفقاً لعلاقة الآتية:

نسبة تغطية الالتزامات = مجموع الالتزامات / مجموع الموجودات.

3- نسبة الديون إلى حقوق الملكية (المساهمين):

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الذاتية، إذ تحاول كثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي، كما توازن هذه النسبة التمويل المقدم من طرف الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم من قبل أصحاب المؤسسة (مالكيها)، حيث كلما زادت هذه النسبة ارتفعت مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات بالنسبة للمؤسسة مع زيادة مخاطر المقرضين والمستثمرين، لأن عدم القدرة على خدمة الدين تؤدي إلى الإفلاس.

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون ÷ حقوق الملكية.

المبحث الثاني: التحليل العاملي التوكيدي

تمهيد:

يسعى التحليل العاملي إلى الكشف عن عدد صغير نسبياً من المتغيرات غير المشاهدة (أو التحتية أو الكامنة) التي تمثل تمثيلاً كافياً للعلاقات البيئية بين عدد كبير من المتغيرات المقاسة (أو المشاهدة أو الملاحظة أو الظاهرة) ، بحيث أن كل متغير كامن يمثل مقداراً من التباين المشترك (المعلومات) بين عدد من المتغيرات المقاسة، أو يمثل القاسم المشترك من المعلومات التي تشترك فيها جملة من المتغيرات الملاحظة أو المقاسة، التعامل مع المتغيرات العديدة عن طريق عدد قليل من المتغيرات الكامنة التي تمثل المتغيرات الظاهرة على تعددها وتنوعها، الأمر الذي يتيح لدراسات العلمية تركيزاً قوياً على المتغيرات المهمة (الكامنة)، ولات تشتت الدراسة بين عدد كبير من المتغيرات الظاهرة التي تنطوي على قدر كبير من المعلومات المتكررة رغم اختلافها الظاهري. وهذه المتغيرات التحتية أو الضمنية القليلة التي تلخص جل المعلومات التي تنطوي عليها المتغيرات الظاهرة المقاسة العديدة تسمى فنياً بالعوامل الكامنة أو بالعوامل المختصراً.

المطلب الأول: التحليل العاملي

تعريف التحليل العاملي

طريقة إحصائية متعددة المتغيرات تستخدم في تحليل البيانات أو مصفوفات الارتباط، أو مصفوفات التباينات للمتغيرات وحوصل ضربها. ويكون الهدف هو توضيح العلاقات بين تلك المتغيرات، وينتج عنها عدد من المتغيرات الجديدة أو المفترضة تسمى بالعوامل.¹

مجموعة من الأساليب الإحصائية، التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة.

يهدف إلى تحليل مجموعة من معاملات الارتباط بين عدة متغيرات واختزالها إلى عدد أقل من العوامل أي يساعد على فهم تركيب مصفوفة الارتباط أو التباين المشترك من خلال عدد أقل من العوامل.²

¹ تغزه امحمد بوزيان، التحليل العاملي التوكيدي والاستكشافي، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 18.

² عماروش أحلام، بن زيد نعيمة، نحو بناء نموذج هيكل لتقييم الأداء المالي، في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، قسم المحاسبة وجباية معقمة، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، ص25.

المطلب الثاني: أنواع التحليل العاملي

يمكن تمييز نوعين من التحليل العاملي:

أولاً: التحليل العاملي الاستكشافي أو الاستطلاعي

يستخدم في اكتشاف العوامل التي يمكن ان تصنف إليها المتغيرات باعتبار هذه العوامل فئات من هذه المتغيرات، والذي يهتم بتحليل البيانات من نواحي متعددة وهو ما يزودنا من معلومات تؤدي إلى تحليلات أكثر دقة، وقد يصل الباحث إلى نتائج غير متسقة مما يؤدي بالباحث بتكرار تجربته أو يقسم عينة دراسته إلى مجموعتين أو أكثر ومن ثم يقوم بتجميع بياناته ثم يحللها أي كل مجموعة على حدا. فالنتائج المتحصل عليها من المجموعات هي التي يجري عليها الباحث الدراسة لأن من خلالهم يمكنه التحقق مما إذا كانت هناك متغيرات كسفية تؤخذ بعين الاعتبار أو فحصت بعض المتغيرات التي لا تتعلق بالدراسة.

ثانياً: التحليل العاملي التوكيدي

على الرغم من أهمية التحليل العاملي الاستكشافي واستخدامه، إلا أن أهميته لا تقتصر على كشف الأبعاد التي تنطوي عليها المتغيرات المرتبطة. فالتحليل العاملي التوكيدي يستخدم في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل في هذا المجال.

المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي¹

الفارق الجوهرى بينهما هو أن التحليل العاملي يستعمل لاختيار النموذج النظري على أساس توكيدي للثبوت من صحة النموذج وصلاحيته، في حين أن التحليل العاملي الاستكشافي يستعمل لاستخراج العوامل الكامنة للمتغيرات المقاسة بطريقة استكشافية، أي يتم التعرف على العوامل الكامنة للمتغيرات المقاسة بعد التحليل.

إن الباحث عند استعمال التحليل العاملي الاستكشافي يخضع البيانات للتحليل العاملي بدون أن يحدد طبيعة العوامل، ونوع الفقرات أو المتغيرات المقاسة التي تنتسب على كل عامل، وغنما يكتشف ذلك بعد التحليل.

وعلى النقيض من التحليل العاملي الاستكشافي، فإن التحليل العاملي التوكيدي يتطلب بالضرورة أن يحدد الباحث نموذج النظري العاملي بدقة، أي يحدد الأبعاد التالية للنموذج العاملي:

¹ أعماروش، بن زيد، مرجع سابق، ص 26.

-نوع النموذج العاملي بما في ذلك عدد العوامل: بحيث يحدد عدد العوامل التي يفترض أن النموذج يتألف منها.

-يحدد المتغيرات المقاسة أو المؤشرات (سواء كانت فقرات، أو مقاييس فرعية، أو اختبارات وغيرها) التي تقيس كل عامل من العوامل المفترضة.

-يحدد ما إذا كانت العوامل التي حددها مرتبطة فيما بينها أم أنها مستقلة، وغالبا ما نجد الباحث يفترض أن العوامل التي حددها مرتبطة فيما بينها.

-يحدد أيضا أخطاء القياس وهو باقي التباين الذي لم يقوم العامل على تفسير بالنسبة لكل مؤشر من مؤشرات المقاسة.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا في هذا الفصل يمكننا القول إن الأداء المالي ما هو إلا وسيلة لتقييم عمل المؤسسة وعليه يتوجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، لإعطاء الصورة الحقيقية لها باعتباره أداة فعالية تعتمد عليها المؤسسات في دراسة وتحليل وضعيتها المالية باستخدام نسب متعددة متمثلة في مؤشرات ربحية مؤشرات سيولة، مؤشرات نشاط، مؤشرات مديونية، وفق تحليل احصائي المتمثل في التحليل العملي التوكيدي والذي من خلاله سنقوم بدراستنا التطبيقية في الفصل الموالي.

تمهيد

يعتبر الاعتماد على النسب المالية اهم خطوة يقدم عليها المحلل المالي عند اقدمه على دراسة الوضع المالي لأي مؤسسة اقتصادية، وهذا راجع لكونها مؤشر على الوضع المالي لها ومرآة عاكسة لنشاطها ومدى تحكمها في اساليب تمويلها، في الدراسة التطبيقية التي بين ايدينا اعتمدنا على القوائم المالية لأربع مؤسسات امريكية خلال الفترة الممتدة بين 2012-2020 من خلال اساليب احصائية المتمثلة في التحليل العملي التوكيدي.

قمنا بعرض الجانب التطبيقي لهذه الدراسة في شكل مبحثين متكون من:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: استخدام التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي في استخراج عوامل الدراسة.

المبحث الأول: المنهجية والأدوات المستخدمة

بالاعتماد على الفصل السابق قمنا بإسقاط دراستنا النظرية على جانب تطبيقي اخترنا سلسلة بيانات مالية لأربع مؤسسات اقتصادية أمريكية، حيث استخدمنا أسلوب التحليل الكمي لتحديد شكل هيكل يمكن من خلاله اختصار عدد كبير من النسب المالية والتي من خلالها يتم التقييم المالي الصحيح للوضع المالي لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

في دراستنا قمنا بالاعتماد على القوائم المالية لعينة من المؤسسات الاقتصادية والتي تتكون من أربع مؤسسات اقتصادية أمريكية للفترة الممتدة بين 2012-2020 ، وهذا لأجل استنتاج قاعدة من البيانات التي تساعدنا في استخدام أسلوب التحليل العاملي التوكيدي ، وتضمنت هذه القاعدة 12 مؤشر مالي وتم تصنيف هذه النسب إلى أربع مجموعات: نسب السيولة (3 مؤشرات)، نسب الربحية (3 مؤشرات)، نسب النشاط (3 مؤشرات) ونسب الرفع لمالي (3 مؤشرات) مع العلم أن هذه المؤشرات لم يتم اختيارها عشوائياً وإنما بالاعتماد على الدراسات السابقة سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

بغية تحليل النتائج قمنا باستخدام برنامج Spss22 لتفريغ البيانات وإجراء التحليل العاملي الاستكشافي، كما استخدمنا برنامج Amos24 لإجراء التحليل العاملي التوكيدي، أما الأسلوب فيقوم على النمذجة الهيكلية أو البنائية في التحليل العاملي.

المبحث الثاني: استخدام التحليل العاملي التوكيدي والاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة
 إن الغرض الرئيسي لهذه الدراسة هو التوصل إلى تركيبة عامليه مناسبة تضم تحت طياتها مجموعة مدمجة من النسب المالية ذات التوجه المتزامن لاستغلالها لاحقاً في نموذج هيكلية مساعد لإجراء عمليات التقييم، وهو ما نحاول معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة

عبر التحليل العاملي الاستكشافي المعتمد على طريقة المركبات الأساسية نقوم باستخراج العوامل الكامنة لتفسير المؤشرات على النحو التالي:

1- استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر السيولة

يتألف مؤشر السيولة المعتمد في الدراسة على ثلاث نسب مالية أساسية ندرجها فيما يلي:

- نسبة التداول A1.

- نسبة التداول السريعة A2.

- نسبة النقدية A3.

هذه النسب التي يفترض بها إعطاء معنى متقارب في عملية التقييم (بدون تثبت من ذلك)، مما يدفع باتجاه دمجها في مؤشر واحد وفق المنهجية التالية.
 باستخدام مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة:

الجدول رقم (01): مصفوفة الارتباط لنسب السيولة.

Corrélation Matrix

		A1	A2	A3
Corrélation	A1	1,000	,911	,853
	A2	,911	1,000	,823
	A3	,853	,823	1,000
Sig. (1-tailed)	A1		,000	,000
	A2	,000		,000
	A3	,000	,000	

a. Déterminant = ,044

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباطات قوية بين النسب الثلاثة المكونة لمؤشر السيولة حيث تتجاوز في حدها الأدنى عتبة 82%، كما أنها ارتباطات معنوية عند مستوى 5% (لاحظ Sig أقل من 0.05)، مما يعطي إمكانية دمج هذه النسب في عوامل كاملة. وبالنظر كذلك للجدول السابق يمكن ملاحظة أن محدد مصفوفة الارتباط يتجاوز الحد 0.00001 مما يدل على عدم وجود تعدد خطي (عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو الأعمدة).

يشير اختباري KMO و Bartlett المدرجين في الجدول الموالي إلى:

الجدول رقم (02): اختباري KMO و Bartlett لنسب السيولة.

KMO and Bartlett's Test

Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.	,752
Approx. Chi–Square	103,4
Bartlett's Test of Sphericity	81
df	3
Sig.	,000

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

- يدل اختبار *KMO* لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات عموماً في المستوى بمقدار يتجاوز 0.752، بمعنى أن حجم العينة لا بأس به وكاف للقيام بالتحليل العاملي.
 - يدل اختبار بارتليت *Bartlett's* المعنوي إحصائياً عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة. إن وجود ارتباطات معنوية وذات مستوى مقبول يحتاج إلى تأكيد أو نفي درجة كفاية تلك العلاقات لعمليات التحليل: وهو ما يمكن تتبع أثره من خلال المصفوفة التالية:
- الجدول رقم (03): مصفوفة *Anti-image* للارتباط والتباين الخاص بنسب السيولة.

Anti-image Matrices

	A1	A2	A3	
Anti-image	A1	,137	-,105	-,083
Covariance	A2	-,105	,162	-,044
	A3	-,083	-,044	,260

Anti-image	A1	,693 ^a	-,704	-,440
Correlation	A2	-,704	,735 ^a	-,215
	A3	-,440	-,215	,854 ^a

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة *Anti-image* التي تتجاوز في أدناها 0.69 (أي ارتباطات جيدة). إن النتائج السابقة تعطي مؤشر قوي على إمكانية دمج النسب الثلاثة في محاور عاملية، يتحدد عددها ومقدار تفسيرها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقاً من نسب السيولة.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2,726	90,852	90,852	2,726	90,852	90,852
2	,188	6,283	97,135			
3	,086	2,865	100,000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يشير الجدول السابق إلى تحقق البنية العالمية في عامل كامن واحد يمكن اعتباره مؤشر للسيولة، وذلك عوض التحليل باستخدام الثلاث متغيرات التي يمكن أن يكون بينها بعض الاختلاف. وهذا العامل المستخرج يفسر تقريباً 90.85% من التباين للنسب المطروحة، كما يشير محك كايزر ذو القيمة 2.726 إلى العامل المستخرج يفسر تقريباً 3 مرات ما يمكن لمتغير واحد تفسيره. نقطة أخرى يجب الإشارة إليها قبل اعتماد العامل الكامن في التحليل، تتمثل في درجة تشبع المتغيرات على المحور المستخرج، وهو ما يمكن تتبع أثره في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): قيم التشعبات لنسب السيولة.

Component Matrix^a

	Component
	1
A1	,967
A2	,957
A3	,935

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول السابق نلاحظ وجود تشعبات قوية تتجاوز الحد 0.93 مما يمنع التخلي عن أي متغير ضمن المنظومة المحددة لمؤشر السيولة.

مما سبق وبالنظر إلى تحقق جميع الشروط الخاصة بإمكانية بناء عامل كامن انطلاقاً من المتغيرات المفسرة لسيرورة السيولة في المؤسسات محل الدراسة، فقد أمكن التحليل العملي الاستكشافي من تشكيل مؤشر للسيولة يفسر ما مقداره 3 مرات المقدرة التفسيرية للمتغير الواحد بتباين إجمالي يفوق 90%، وهو ما يعطي نظرة أولية على سلوك ذلك المؤشر نظرياً قبل تأكيد أو نفي هذه النتائج باستخدام التحليل العملي التوكيدي في الجزء الثاني من الفصل.

2_ استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر الربحية

بنتبع نفس المنهجية السابقة، نحاول استخراج مؤشر للربحية انطلاقاً من:

- نسبة هامش الربح B1.
 - نسبة العائد على الموجودات B2.
 - نسبة العائد على حقوق الملكية B3.
- .باستخدام مصفوفة الارتباط نلاحظ :

الجدول رقم(06): مصفوفة الارتباط لنسب الربحية.

Correlation Matrix^a

		B1	B2	B3
Correlation	B1	1,000	,348	-,103
	B2	,348	1,000	,720
	B3	-,103	,720	1,000
Sig. (1-tailed)	B1		,019	,276
	B2	,019		,000
	B3	,276	,000	

a. Determinant = ,298

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

يمكن ملاحظة وجود ارتباط ضعيف لنسبة هامش الربح مع بقية النسب حيث لا يتعدى معامل الارتباط عتبة 34.8% مما يستدعي حذفه لمواصلة التقييمات الإحصائية والاقتصادية.

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط لنسب الربحية بعد حذف B1.

Correlation Matrix^a

		B2	B3
Correlation	B2	1,000	,720
	B3	,720	1,000
Sig. (1-tailed)	B2		,000
	B3	,000	

a. Determinant = ,481

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط معنوي (عند مستوى معنوية 5%) مقبول بين نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية، حيث يتجاوز عتبة 72% وهو ما يعطي إمكانية دمج النسبتين في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الربحية. كما يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر بـ 0.481 والمختلف ضمناً عن القيمة 0 (أعلى من 0.00001) على عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف والأعمدة، وبالتالي عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات (*Multicollinearity*).

- يدل اختبار *KMO* لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات عموماً في المستوى (0.500) أي حجم العينة لا بأس به وكاف للقيام بالتحليل العاملي.

الجدول رقم (08): اختباري *KMO* و *Bartlett's* لنسب الربحية.

KMO and Bartlett's Test

Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.	,500
Approx. Chi–Square	24,51
Bartlett's Test of Sphericity	7
df	1
Sig.	,000

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج *Spss*

ويشير اختبار بارليت *Bartlett's* المعنوي إحصائياً عند 5% عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة.

- يدل مقياس *MSA* على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة *Anti-image* التي تحقق عتبة 0.50 (أي ارتباطات لا بأس بها).
الجدول رقم (09): مصفوفة *Anti-image* للارتباط والتباين الخاص بنسب الربحية.

Anti-image Matrices

		B2	B3
Anti-image	B2	,481	-,347
Covariance	B3	-,347	,481
Anti-image	B2	,500 ^a	-,720

Correlation	B3	-,720	,500 ^a
-------------	----	-------	-------------------

a. Measures of Sampling

Adequacy(MSA)

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

- نلاحظ من قيم الشيوع وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0.77 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

الجدول رقم (10): قيم التشبعات لنسب الربحية.

Component Matrix^a

	Component
	1
B2	,927
B3	,927

Extraction Method: Principal

Component Analysis.

a. 1 components extracted.

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

- من جدول التباين المفسر للعوامل المستخرجة يمكن ملاحظة اندماج نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية المؤشرة للربحية في محور عاملي واحد يفسر ما مقداره 86.02% من تغيرات النسبتين المذكورتين، بقيمة ذاتية تقارب 1.7 بمعنى أن العامل المستخرج بإمكانه التفسير تقريبا مرتين ما يمكن لنسبة واحدة تفسيره.

الجدول رقم (11): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقا من نسب السيولة.

Total Variance Explained

Compon ent	Initial Eigenvalues	Extraction Sums of Squared Loadings
---------------	---------------------	--

	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1,720	86,020	86,020	1,720	86,020	86,020
2	,280	13,980	100,000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

إن النتائج المتوصل إليها في هذه الجزئية من الدراسة تُؤشر إلى وجود عامل واحد مفسر يمكن اعتباره كمؤشر للربحية نظرياً قبل إخضاعه للتحليل العاملي التوكيدي لتأكيد أو نفي صحته فيما تبقى من هذه الدراسة.

3_ استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر الرفع المالي (نسب المديونية)

استكمالاً للبناء النظري لمؤشرات الدراسة، نحاول استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج العوامل الكامنة المفسرة لسلوك مؤشر الرفع المالي وذلك استناداً إلى:

- نسبة المديونية C1.
- نسبة حقوق المساهمين C2 .
- نسبة تغطية الإلتزامات C3 .

وبالنظر إلى قيم الشبوع يمكن ملاحظة:

الجدول رقم (12): قيم الشبوع لنسب الرفع المالي.

Communalities

	Initial	Extraction
C1	1,000	,921
C2	1,000	,657
C3	1,000	,587

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

نلاحظ قيمة منخفضة للنسبة C3 لذلك نقوم بحذفها ومواصلة التقييمات الإحصائية والاقتصادية.

بعد حذف النسبة C3 وبالنظر إلى مصفوفة الارتباط نلاحظ:

الجدول رقم (13): مصفوفة الارتباط لنسب الرفع المالي بعد حذف C3.

Correlation Matrix^a

		C1	C2
Correlation	C1	1,000	,742
	C2	,742	1,000
Sig. (1-tailed)	C1		,000
	C2	,000	

a. Determinant = ,449

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

نلاحظ وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 5%) بين نسبة حقوق المساهمين ونسبة المديونية، حيث يتجاوز عتبة 74% مما يسمح بإمكانية دمج النسبتين في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر الرفع المالي. كما يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر بـ 0.449 على عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات (*Multicollinearity*).

- يدل اختبار *KMO* لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات عموماً في المستوى (0.500) أي حجم العينة لا بأس به وكاف للقيام بالتحليل العاملي.

الجدول رقم (14): اختبائي *KMO* و *Bartlett's* لنسب الرفع المالي.

KMO and Bartlett's Test

Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.	,500
Approx. Chi–Square	26,83
Bartlett's Test of Sphericity	9
df	1
Sig.	,000

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

-ويدل اختبار بارتلليت *Bartlett's* المعنوي إحصائيا عند 5% عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة.

- يدل مقياس MSA على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة *Anti-image* التي تحقق عتبة 0.50 (أي ارتباطات لا بأس بها).
الجدول رقم (15): مصفوفة *Anti-image* للارتباط والتباين الخاص بنسب الرفع المالي.

Anti-image Matrices

		C1	C2
Anti-image	C1	,449	-,333
Covariance	C2	-,333	,449
Anti-image	C1	,500 ^a	-,742
Correlation	C2	-,742	,500 ^a

a. Measures of Sampling

Adequacy(MSA)

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج *Spss*

- نلاحظ من قيم الشيوخ وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0.85 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

الجدول رقم (16): قيم الشيوخ لنسب الرفع المالي.

Communalities

	Initial	Extraction
		ion
C1	1,000	,871
C2	1,000	,871

Extraction Method: Principal

Component Analysis.

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج *Spss*

- من جدول التباين المفسر للعوامل المستخرجة فإن العامل المستخرج والمفسر لسلوك النسبتين: نسبة حقوق المساهمين ونسبة المديونية، ذو مقدرة معتبرة تتجاوز عتبة 87% بقيمة ذاتية تقارب 1.74 بمعنى أن العامل المستخرج بإمكانه التفسير بأكثر من مرة ونصف ما يمكن لنسبة واحدة تفسيره.

الجدول رقم (17): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقاً من نسب الرفع المالي.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1,742	87,121	87,121	1,742	87,121	87,121
2	,258	12,879	100,000			

Extraction Method : Principal Component Analysis.

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

بالنظر إلى ما تم التوصل إليه فإنه يمكن اعتماد كل من نسبة حقوق المساهمين ونسبة المديونية المدمجتين ضمناً في المحور العاملي المستخرج كأساس لتفسير سلوك مؤشر الرفع المالي.

4- استخراج العوامل الكامنة لتفسير مؤشر النشاط:

بنفس المنهجية المعتمدة سابقاً، نحاول استخدام أدوات التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج المحاور العاملية المفسرة لسلوك نسب النشاط والتي يمكن حصرها في:

- معدل دوران مجموع الأصول D1
- معدل دوران الذمم المدينة D2
- معدل دوران الحسابات الدائنة D3

من مصفوفة الارتباط يمكن ملاحظة وجود ارتباط مقبول ومعنوي (عند مستوى معنوية 5%) بين نسب النشاط، حيث يتجاوز عتبة 70% مما يسمح بإمكانية دمج النسب المذكورة آنفاً في عامل مستخرج مفسر لسلوك مؤشر النشاط.

الجدول رقم (18): مصفوفة الارتباط لنسب النشاط.

Correlation Matrix^a

		D1	D2	D3
Correlation	D1	1,000	,704	,752
	D2	,704	1,000	,746
	D3	,752	,746	1,000
Sig. (1-tailed)	D1		,000	,000
	D2	,000		,000
	D3	,000	,000	

a. Determinant = ,172

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

- كما يدل محدد مصفوفة الارتباط والمقدر بـ 0.172 على عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات (*Multicollinearity*).

- يدل اختبار *KMO* لمقياس ملائمة التعيين على أن الارتباطات عموماً في المستوى (0.746) أي حجم العينة لا بأس به وكاف للقيام بالتحليل العاملي.

الجدول رقم (19): اختباري *KMO* و *Bartlett's* لنسب النشاط.

KMO and Bartlett's Test

Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.	,746
Approx. Chi–Square	58,34
Bartlett's Test of Sphericity	2
df	3
Sig.	,000

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

- كما يدل اختبار بارتليت *Bartlett's* المعنوي إحصائياً عند 5% عن اختلاف مصفوفة الارتباطات عن مصفوفة الوحدة.

- يدل مقياس *MSA* على أن ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى كاف لإجراء التحليل، وهو ما تبينه الخلايا القطرية لمصفوفة *Anti-image* التي تتجاوز عتبة 0.71 (أي ارتباطات لا بأس بها).

الجدول رقم (20): مصفوفة *Anti-image* للارتباط والتباين الخاص بنسب النشاط.

Anti-image Matrices

		D1	D2	D3
Anti-image Covariance	D1	,388	-,128	-,175
	D2	-,128	,397	-,170
	D3	-,175	-,170	,341
Anti-image Correlation	D1	,759 ^a	-,325	-,480
	D2	-,325	,767 ^a	-,462
	D3	-,480	-,462	,716 ^a

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

- نلاحظ من قيم الشيوخ وجود تشبعات كافية للتحليل حيث تتجاوز 0.80 وبالتالي فالنسب المختارة جيدة التمثيل على العوامل.

الجدول رقم(21): قيم التشبع لنسب النشاط.

Communalities

	Initial	Extractio n
D1	1,000	,814
D2	1,000	,809
D3	1,000	,845

Extraction Method :

Principal Component

Analysis.

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام برنامج Spss

- من جدول التباين المفسر للعوامل المستخرجة فإن العامل المستخرج والمفسر لسلوك النسب: معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران الحسابات الدائنة، ذو مقدرة تفسيرية جيدة تتجاوز عتبة 86% بقيمة ذاتية تقارب 2.6 بمعنى أن العامل المستخرج بإمكانه التفسير بأكثر من مرتين ونصف ما يمكن لنسبة واحدة تفسيره.

الجدول رقم(22): قيم التباين المفسر للعوامل المستخرجة انطلاقاً من نسب النشاط.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2,468	82,274	82,274	2,468	82,274	82,274
2	,296	9,878	92,152			
3	,235	7,848	100,000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Spss

إن النتائج السابقة تؤدي إلى اعتماد كل من معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران الحسابات الدائنة المدمجة ضمناً في المحور العملي المستخرج كأساس لتفسير سلوك مؤشر النشاط.

المطلب الثاني: استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة

إن استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في استخراج عوامل الدراسة أسفر عن تشكيل 4 محاور عامليه كانت مقوماتها كالتالي:

- العامل F1: مفسر لكل من نسب التداول، السيولة السريعة ونسبة السيولة الفورية، وتفسر هذه النسب قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وتجنب الوقوع في العسر المالي ويمكن تسمية هذا العامل بـسيولة المؤسسة.
- العامل F2: يشير إلى كل من نسبة حقوق المساهمين ونسبة المديونية ويمكن تسمية هذا العامل بمديونية المؤسسة.

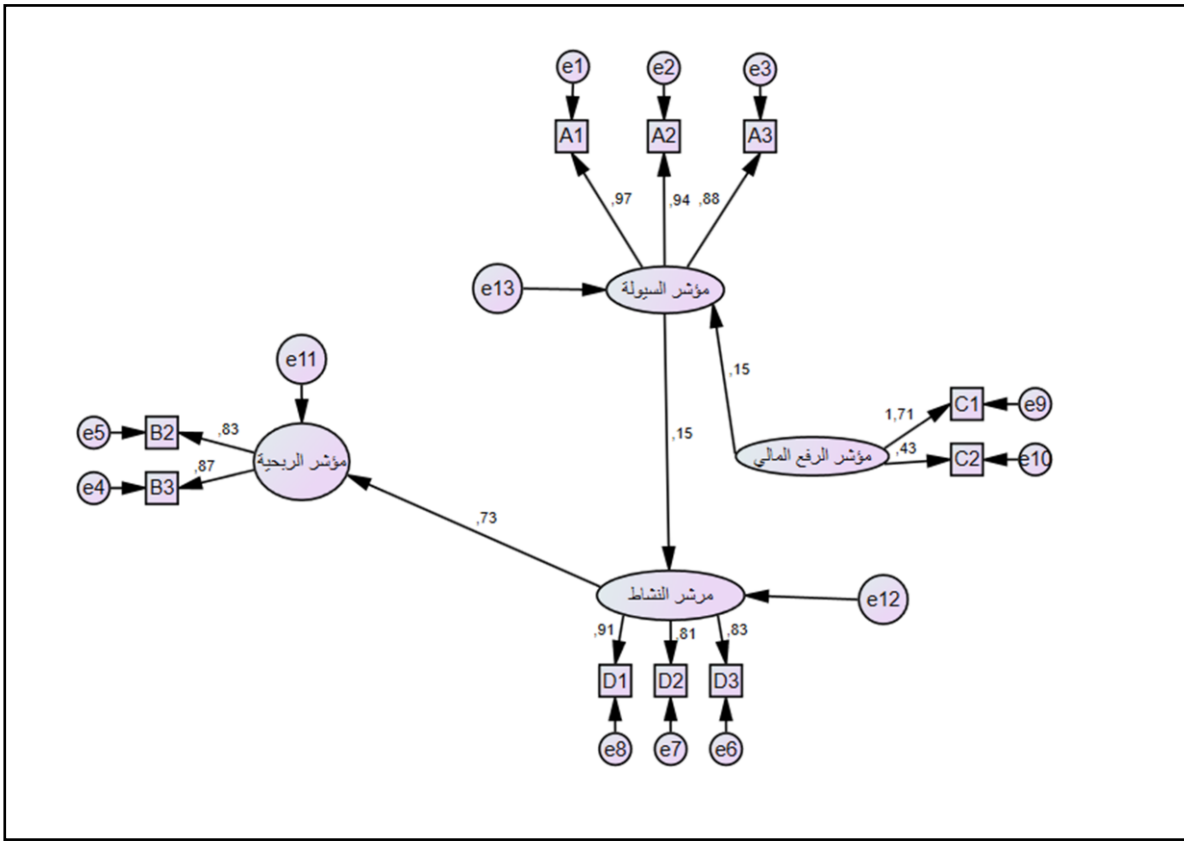
- العامل F3: يفسر كل من معدل دوران اجمالي الأصول، معدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران الذمم الدائنة، هذا ما يوضح مدى كفاءة المؤسسة في تسيير واستخدام اصولها لتوليد وزيادة ارباحها ومبيعاتها. ويسمى هذا العامل بنشاط المؤسسة.
- العامل F4: مفسر لكل من نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية وكلها تفسر مدى فعالية ونجاح المؤسسة في تحصيل الأرباح من مبيعاتها وأموالها المستثمرة وهذا ما يسمى بربحية المؤسسة.

المطلب الثالث: استخدام التحليل العاملي التوكيدي في بناء النموذج الهيكلي

إن النتائج المتوصل إليها في التحليل العاملي الاستكشافي تبقى دون تأكيد لصدق البناء هيكليا دون الرجوع إلى أساسيات التحليل العاملي التوكيدي، فالتحليل الأخير هو الحلقة الأخيرة من التحليل العاملي، حيث سيتم فيها إثبات صحة تلك النتائج مع اضافة بعض التعديلات للخروج بالنموذج النهائي الذي يشرح لنا العلاقة بين العوامل الأربعة المتوصل إليها وهذا باستخدام برنامج Amos24.

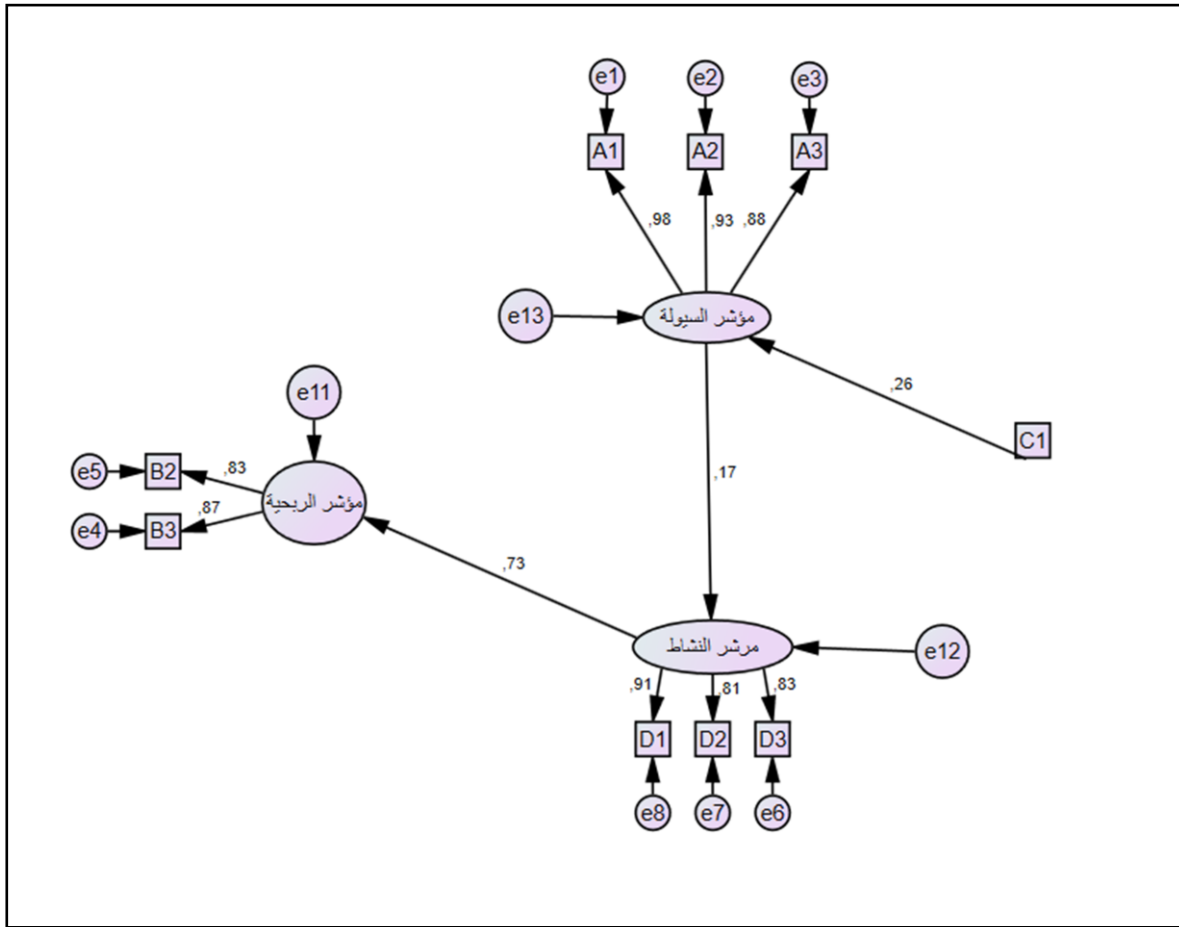
إن العوامل المستخرجة لا يمكن بأي حال من الأحوال معرفة جودة تمثيلها النظري والعملي إلا عند إخضاعها إلى التحليل العاملي التوكيدي، كما أن دراسة العلاقة الرابطة بين مختلف هذه المؤشرات يستوجب الاستعانة بنماذج المعدلات الهيكلية التي نحاول التطرق إليها في هذه الجزئية.

الشكل رقم (01): النموذج الهيكلي المقترح للعلاقة بين مؤشرات الرفع المالي والسيولة والنشاط والربحية.



من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة قدرة تفسيرية ضعيفة لمؤشر الرفع المالي على نسبة حقوق المساهمين C2 حيث تقدر بـ 0.43 معيارية، وهو ما يستوجب حذفه لمواصلة التقييمات الاقتصادية والإحصائية:

الشكل رقم (02): النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات الأداء المالي (بعد التعديل).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المخرجات AMOS24

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة وجود تقديرات غير مقبولة إحصائياً للنموذج الهيكلي المقترح، ويدعم هذا التوجه نتائج جدول التقديرات الذي ندرجه فيما يلي:

الجدول رقم(23): تقدير النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات الأداء المالي بعد التعديل.

Regression Weights: (Group number 1 – Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
F1 <--- C1	,903	,583	1,548	,122	
F3 <--- F1	1,520	1,616	,941	,347	
F2 <--- F3	,052	,013	3,992	***	
A1 <--- F1	1,000				
A2 <--- F1	,987	,084	11,721	***	

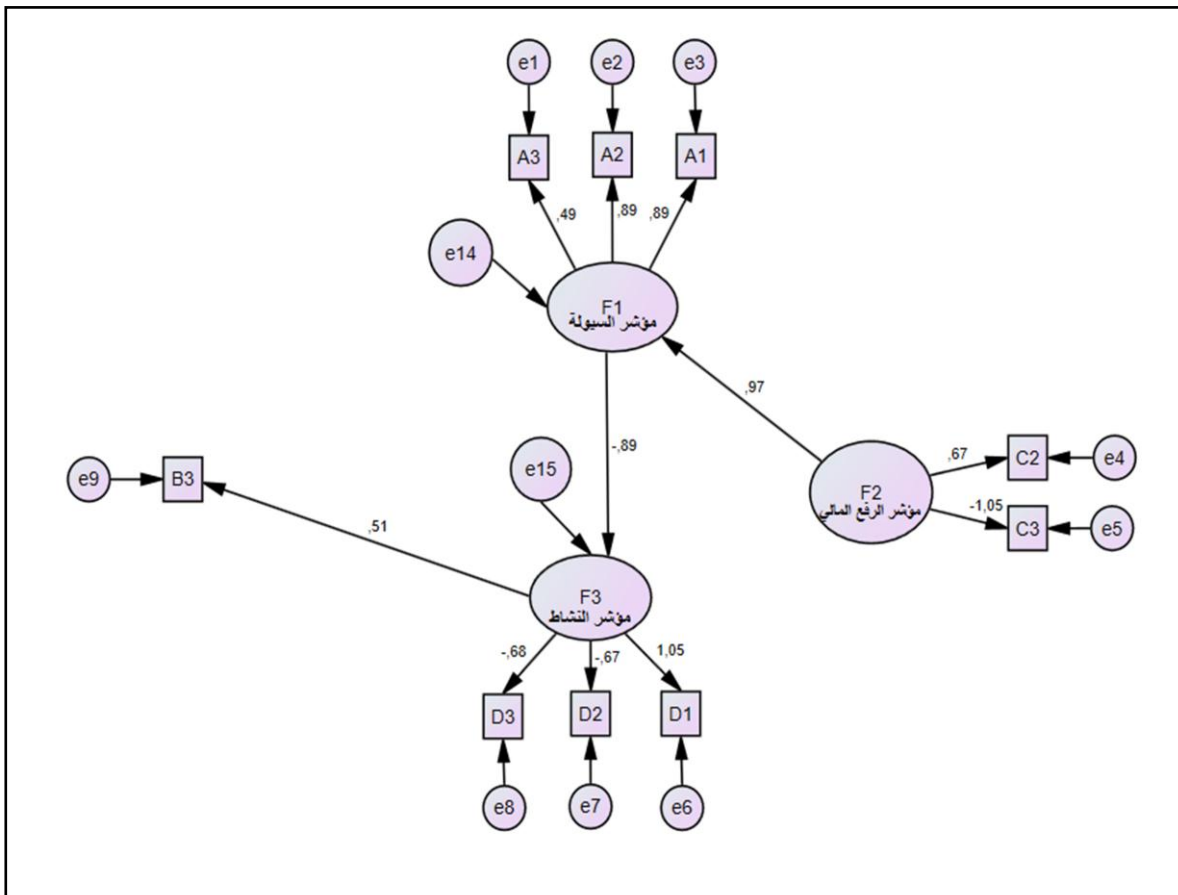
	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
A3 <--- F1	,523	,056	9,299	***	
B3 <--- F2	1,000				
B2 <--- F2	,172	,037	4,642	***	
D3 <--- F3	1,000				
D2 <--- F3	,885	,160	5,534	***	
D1 <--- F3	,124	,020	6,283	***	

Standardized Regression Weights: (Group number 1 – Default model)

AMOS24 المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المخرجات

من الجدول السابق يمكن ملاحظة عدم تحقق المعنوية الإحصائية بين نسبة المديونية (كممثل لمؤشر الرفع المالي) وبين مؤشر السيولة وكذلك بين مؤشر السيولة ومؤشر النشاط، وهو الأمر الذي يتنافى والنتائج المحققة سابقا عند دراسة نفس الموضوع وبنفس النسب لمذكرة الماستر حيث كانت نتيجة الدراسة قبل أزمة كوفيد 19 كما يلي:

الشكل رقم (03): النموذج الهيكلي للعلاقة بين مؤشرات الأداء المالي لدراسة عماروش وبن الزيد



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على دراسة عماروش وبن زيد

إن المقارنة بين النتائج توحى بتشوه كبير أحدثته أزمة كورونا على سيرورة عمل المؤسسات الأمريكية، فالأداء تغير في تركيبته (من حيث النسب المدرجة في التقييم) وحتى في علاقاته، فالأثر الإيجابي للرفع المالي على مؤشر السيولة تم تحييده، وكذا التأثير السلبي للارتفاع المفرط للسيولة على النشاط تم تقليص دوره، فيما عملت تلك المؤسسات على التركيز على النشاطات ذات المردودية العالية.

يمكن للنتائج السابقة ان تتبع أثرها من خلال جدول المؤشرات التالي:

الجدول رقم(24): تحليل وضعية المؤسسات محل الدراسة باستخدام المحاور العاملة.

المؤسسات	السنوات	C1نسبة المديونية	f1مؤشر السيولة	مؤشر النشاط f3	F4مؤشر الربحية
Coca-cola	2012	0,3079771	0,25662	-0,34889	0,31691
	2013	0,376555	0,48832	-0,51005	0,07969
	2014	0,3538184	0,05427	-0,43176	-0,3643
	2015	0,4675696	0,56652	-0,38647	-0,19416
	2016	0,4789578	0,78114	-0,5037	-0,35613
	2017	0,464268	0,72661	-0,79476	-2,04486
	2018	0,4012612	0,18609	-0,89369	-0,09934
	2019	0,411631	-0,6928	-0,93389	0,45363
	2020	0,571557	1,01624	-0,85214	0,0636
Pepsico	2012	0,3799539	0,29371	-0,18383	-0,53186
	2013	0,3825473	1,00118	-0,20677	-0,46957
	2014	0,4098342	0,38912	-0,05259	-0,06626
	2015	0,4777585	1,18715	-0,0009	0,31109
	2016	0,4983879	0,97558	-0,27511	-0,11811
	2017	0,4922184	1,69385	-0,42049	0,19705
	2018	0,4162503	0,16848	-0,42894	-0,67645
	2019	0,4082651	-0,53926	-0,49703	2,03975

	2020	0,4842516	-0,21027	-1,33424	-0,51369
Hershy	2012	0,3468321	1,12034	1,77646	1,19871
	2013	0,366049	2,49244	1,75871	1,08472
	2014	0,3434858	-0,1499	1,42104	1,17439
	2015	0,3593695	-0,93277	1,47131	0,21309
	2016	0,5394182	-0,70936	1,46505	1,69446
	2017	0,4718241	-0,58882	1,41794	1,77173
	2018	0,5779823	-0,51297	1,17334	1,93363
	2019	0,3849899	1,66977	-0,34918	0,42828
	2020	0,5084338	-0,54782	0,10404	0,546
	General mills	2012	0,2920775	-0,74832	0,97083
2013		0,2615456	-0,96269	0,7706	-0,53898
2014		0,2775246	-0,92134	0,63038	-0,58015
2015		0,3469815	-1,27954	0,72368	-1,00046
2016		0,3250554	-0,99097	0,39593	-0,42073
2017		0,3503892	-1,06083	0,11895	-0,35203
2018		0,4136853	-1,6661	-0,42705	-0,53766
2019		0,3860623	-1,57235	-2,26283	-1,95849
2020		0,3547605	-0,98132	-2,10394	-1,94691

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss

- مؤسسة coca cola: استمرت في الاعتماد على المديونية حتى في ظل أزمة كورونا حيث ارتفعت نسبة المديونية إلى 0.57 سنة 2020 مقابل 0.41 سنة 2019 هذا الأمر الذي أدى إلى رفع سيولتها بقدر كبير جدا إلى 1.01 معيارية.

هذا ما أثر تأثيرا كبيرا على نشاطها الذي حقق نتيجة سلبية (-0.85) مقارنة ببقية المؤسسات مما أدى إلى تراجع مؤشر ربحيتها إلى حدود دنيا.

- **مؤسسة pepsi** : انتهجت نفس السياسة التمويلية السابقة انظر (دراسة عماروش وبن زيد)، مما أدى إلى تأثير كبير عكسي على نشاطها وربحيتها.
- **مؤسسة Hershey**: بقيت على نفس المنوال حيث رفعت من مديونيتها سنة 2020 لكن بتحكم أفضل في السيولة وبالدرجة التي لم تخفض كثيرا من النشاط تراجع من 1.17 إلى 0.10 وبالتالي ساهم في تسجيل ربحية مقبولة في ظل أزمة كورونا .
- **بالنسبة General Mills** : فإن مديونيتها كانت في حدود معقولة مما أدى إلى عدم ارتفاع سيولتها، لكن نشاطها تأثر تأثرا كبيرا (نتيجة تراجع الطلب على منتجاتها) ومعه تأثرت الربحية بشكل كبير جدا.

إن أزمة كورونا أثرت بشكل كبير على مجمل المؤسسات سواء التي تعتمد الرافعة المالية أو تلك التي تعتمد على التمويل الذاتي مع ملاحظة أن المؤسسات الأكثر تأثرا هي تلك التي تعتمد على تمويلها الذاتي.

خلاصة الفصل:

عرف اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية منذ الازل بارتكازه على الاستدانة لتمويل نشاطاته وضمان استمراريته في سوق مما يعني المنافسة من خلال استغلالها للتمويل اللازم لاحتياجاتها في شكل صحيح. أما الدراسة السابقة التي تناولناها وجدنا أن هناك تأثير كبير على مجمل المؤسسات الاقتصادية الأمريكية كان سبه جائحة كورونا خاصة تلك المؤسسات التي اعتمدت على التمويل الذاتي. في الأخير تستنتج أن من خلال ما توصلنا إليه في الفصل الثاني من الدراسة فقد تم إدراج شكل هيكلي يحتوي مجموعة من النسب المالية وكذا العوامل، م ما يعطي تصورا حقيقيا لتلخيص الوضعية المالية.

من خلال دراستنا لموضوع بحثنا المقدم في هذه المذكرة والمتمثل في دور التحليل العاملي التوكيدي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية خلال ازمة كورونا، حاولنا معرفة مدى تأثير الاقتصاد الأمريكي بالتغيرات الطارئة اثناء جائحة كورونا بحيث قمنا بجمع حزم من النسب المالية المستخدمة عادة كمؤشرات لتقييم الاداء المالي في مؤسسة اقتصادية، والمتمثلة في نسب النشاط، نسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية.

ان استخدام النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية يضع أصحاب القرارات امام حيرة على أي من هذه النسب سيعتمد في عملية التحليل والتقييم، وكيفية دمجها في شكل حزم تسمح بالقيام بدراساتهم على نحو ممنهج وصحيح.

بناء على ما عرضناه فيما سبق تظهر أهمية كبيرة في استخدام التحليل العاملي التوكيدي في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال بناء نموذج هيكلي يضم حزم من النسب المالية في المؤسسات الاقتصادية الأمريكية خصوصا اثناء جائحة كورونا، ومن خلال دراستنا المقدمة استطعنا الوصول الى النتائج التالية:

- تصميم نموذج هيكلي من توليفة حزم النسب المالية والتي تمكن تحليل وتقييم الأداء المالي.
- بناء على النموذج الذي تم التوصل اليه يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الأمريكية خلال ازمة كورونا كما يلي:

✓ بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على الرفع المالي سجلت اثرت ازمة كورونا على ربحيتها بشكل سلبي.

✓ بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على التمويل الذاتي كان وقع جائحة كورونا سلبي بشكل كبير على ربحيتها.

من خلال النتائج التي قمنا بحصرها يمكننا التحقق من صحة الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية الأولى صحيحة، حيث تمكنا باستخدام التحليل العاملي التوكيدي من تقليص عدد النسب المالية الداخلة في عملية التقييم وبناء نموذج هيكلي يحمل توليفة مناسبة من النسب المالية، لكن مع القيام ببعض التعديلات كالتالي:

- مؤشر الرفع المالي: تم الاحتفاظ بنسب من نسبة حقوق المساهمين ونسبة المديونية ودمجها في مؤشر واحد.
- مؤشر السيولة: تم الاحتفاظ بنفس النسب ودمجها في مؤشر واحد.
- مؤشر النشاط: تم الاحتفاظ بنفس النسب ودمجها في مؤشر واحد.

- مؤشر الربحية: تم الاحتفاظ بنسب نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد ودمجها كمؤشر على الربحية.

- الفرضية الثانية صحيحة، فقط اثرت ازمة كورونا تأثيرا كبيرا على الأداء المالي للمؤسسات.

آفاق البحث:

في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث دراسة مكملة لدراسة سابقة لكن مع اضافة سنوات ازمة كورونا وستفتح المجال لآفاق ولبحوث اخرى وبالتالي يمكننا اقتراح نقترح المواضيع الآتية:
✓ تطبيق الدراسة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

الكتب:

1. بوزيان تغزه المحمد، التحليل العاملي التوكيدي والاستكشافي، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1.
2. حمزة محمود زبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2008.
3. شاكر منير، مدخل مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005.
4. صلاح الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 2، 2003.
5. فريد مصطفى نهال، مبادئ وإساليب الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، الاسكندرية، 2003.
6. مجيد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
7. محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .

الرسائل:

1. أحلام عماروش، نعيمة بن زيد، نحو بناء نموذج هيكلي لتقييم الأداء المالي، في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، قسم المحاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج.
2. أمال لحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مر ح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013.
3. رزيقة تالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، ادارة اعمال المركز الجامعي اكلي محند اولاج، البويرة، 2011_2012.
4. سعادة اليامين، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص ادارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة_الجزائر_2009.
5. فضيلة احلام سلطاني، تحليل المركز المالي للبنوك باستخدام النسب المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي.
6. كلثوم زروق، اسيا بن الشيخ، تقييم الاداء المالي في البنوك الاسلامية، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعرييج، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وادارة مخاطر، السنة 2013/2014.
7. محمد سليمان، الابتكار التسويقي وأثره على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسويق، جامعة، المسيلة، 2007 .

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Béatrice et Francis GRANDGUILLOT, Analyse Financière, 5 ème édition, édition Gualino, Paris, 2001.
2. Bernard Martory, contrôle de gestion social, librairie Vuibert, Paris 1999.

مراجع أخرى:

- سميع عباس أحمد، عبد العالي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم، كفاءة الأداء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32 جامعة بغداد، 2012 .
- عبد الغني دادني، محاضرة في "الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة ورقلة، من الموقع الإلكتروني www.startimes.com تاريخ 20_04_2021، على الساعة 11:18.
- محمد نجيب، طارق قدوري، " دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسه تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكرة"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة.

ملخص:

عمدنا من خلال هذه الدراسة على انشاء نموذج هيكلية مكون من حزم متكاملة من النسب المالية معتمدة بصفة واسعة لدى أصحاب وصناع القرارات المالية، من خلال الوقوف على تلك المؤشرات المالية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، حيث كانت العينة هي المؤسسات الاقتصادية الامريكية البارزة في الاقتصاد الأمريكي والعالمية بصفة خاصة خلال جائحة كورونا. حيث خلصنا الى أن أزمة كورونا أثرت بشكل كبير على مجمل المؤسسات سواء التي تعتمد الرافعة المالية أو تلك التي تعتمد على التمويل الذاتي مع ملاحظة أن المؤسسات الأكثر تأثرا هي تلك التي تعتمد على تمويلها الذاتي.

In this study, we set out to create a structural model consisting of integrated packages of Financial ratios are widely adopted by owners and financial decision-makers, by standing These financial indicators using confirmatory factor analysis, where the sample is The prominent American economic institutions in the American and global economy in particular during the Corona pandemic, where we concluded that the Corona crisis greatly affected all institutions Whether it depends on the financial leverage or the one that depends on self-financing, noting that The institutions most affected are those that rely on their own financing.

